

## حجاجية عامل النفي في الخطاب التفسيري

ابن عاشور أنموذجاً

أ. ميلود عبايسي

جامعة المدية

تاريخ القبول: 2018/05/20

تاريخ الإرسال: 2018/04/24

الملخص:

يتميز الخطاب التفسيري بكونه خطاباً على خطاب لأن موضوعه البحث في المقاصد والدلالات التي يحملها الخطاب القرآني، و عليه فهو خطاب يهدف إلى إجلاء تلك المقاصد ثم الاجتهاد في حمل المتلقي على الاقتناع بها . و تحقيقاً لهذه الغاية يجمع المفسر بين خصائص البنية النصية للقرآن والظروف المقامية المتعددة، وفي ظل ذلك المسعى الإقناعي تبرز فاعلية بعض البنى اللغوية الموسومة بـ: العوامل الحجاجية التي تدخل على الخطاب فتكسبه طاقة حجاجية إضافة إلى قيمه الإخبارية، و تعمل على تقوية موقف المرسل حجاجياً وتوجيه ملفوظاً ته نحو مقاصد مخصوصة، في هذا المنحى يتنزل موضوع بحثنا الموسوم بـ: حجاجية عامل النفي في الخطاب التفسيري/ ابن عاشور أنموذجاً.

الكلمات المفتاحية: حجاج - عامل - خطاب - النفي - الإقناع - الموضوع -

الإثبات السالب.

## Abstract

*Quran commentary discourse is a discourse over another discourse, as it investigates in the objectives and meanings of the Quranic discourse. It sheds light on its objectives and persuade the reader to accept them. Hence, the commentator of the Quran considers both the text structure of the Quran and the different related contexts. In this persuasive process appears the effectiveness of some language structures, called in this work " the argumentative forms", which add a persuasive value to the informative one and strengthens the argumentative position that the commentator takes guiding his language towards specific objectives. The present work, entitled "The argumentative value of the negative form in Quran commentary discourse" Ibn Achour's Quran commentary as an example, explores this aspect.*



أمّا عند الباحثين المجددين من المعاصرين فقد ورد تعريف النفي مشوباً ببعض التجديد الذي فيه - على رأي توفيق جمعات - النزعة التداولية « المتأثرة بمنهج عبد القاهر الجرجاني الذي يراعي المقام أثناء تأليف الكلام ، وإنّ الإشارة إلى المنحى التداولي أمر بالغ الأهمية ينقل النحو من سكونية معزولة إلى حركية في إطار الفضاء الرّحب للأسلوب» (06) ، ومن الذين اعتمد الباحث آراءهم الدكتور مهدي المخزومي الذي يُعرّف النفي بقوله : «النّفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول ، وهو أسلوب نقض وإنكار يُستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب ، فينبغي إرسال النفي مطابقاً لما يُلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي ، وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال» (07) .

يظهر البعد التداولي في التعريف بوضوح من خلال تركيز المخزومي على العناصر غير اللّغوية التي على أساسها يُبنى هذا النوع من الاستعمالات اللّغوية السالبة ، وأهم تلك العناصر غير النّصية المخاطب هذا العنصر الذي له أهمية بالغة في بناء النفي ، «فإذا كان المخاطب شاكاً في وقوع فعل ما منك ، أو في عدم وقوعه ، وأردت أن تزيل الشك عن نفسه قلت : ما فعَلْتُ » (08).

إنّ الدّاعي الحقيقي لبناء النفي حسب المخزومي هو الحالة الذّهنية للمخاطب وليس مقصدية المتكلم ، فعلى أساس تلك الحالة يجي النفي من حيث بنيةً جملته : «وإذا كان المخاطب قد اعتقد أنّ فعلاً ما قد وقع ثمّ أردت أن تنفي عنك فعله قلت: ما أنا فعَلْتُ ...» (09).

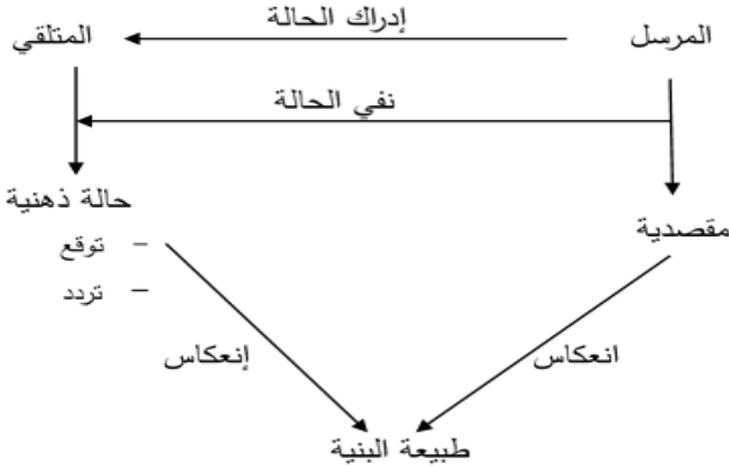
يقرر المخزومي أنّ بين الاستعمالين : - ما فعَلْتُ - ما أنا فعَلْتُ فرق واضح يظهر فيمايلي :

أ- ما فعَلْتُ = المخاطب شاك في وقوع الفعل منك أو في عدم وقوع الفعل أصلاً - ما أنا فعَلْتُ = المخاطب يعتقد وقوع فعل ما .

ب- ما أنا فعَلْتُ = يقصد المرسل إلى إزالة شك المخاطب في إمكانية قيامه بالفعل أو إمكانية وقوع الفعل أصلاً .



أما إذا كان المخاطب متردداً في شأن سفرزید في الماضي « ثم أردت أن تنفي ما تردد في نفسه قلت : لم يُسافرزید ... »(11)، يمكننا في الأخير نقل تلك المعلومات إلى الخطاطة الآتية :



### شكل (1) انعكاس غير النصي على البنية

التعليق : طبقاً لمبدأ التعاون الذي أقره " بول غرايس " فإن المرسل يتعاون مع المتلقي فيدرك حالته الذهنية بشأن قضية ما ( توقع ، تردد مثلاً ) و عليه تعكس البنية ( جملة النفي ) طبيعة المتلقي من حيث حالته الذهنية ( عنصر غير نصي ) .  
علاقة النفي بالإثبات بين النحاة و المفسرين :

لقد أكد النحاة منذ سيبويه إلى المتأخرين منهم وجود علاقة تلازمية بين النفي و الإثبات ، فكلاهما « ذو قيمة نحوية تدل على اعتقاد مستقر ثابت لدى المتكلم ... »(12) ، و يضيف د/خالد ميلاد مؤكداً فكرة التلازم بين النفي والإثبات في إطار دراسته لـ : الواجب و غير الواجب عند سيبويه بتقديم أمثلة من الكتاب هي عبارة عن موازنات عقدها سيبويه « بين الحروف التي تفيد الإثبات و ما يكون بمنزلتها في إفادة النفي مما يكون جواباً للاستفهام »(13) و في ذلك دليل على التلازم الواقع بين النفي والإثبات إذ ذكر سيبويه تلك الموازنات في باب نفي الفعل فقال : « إذا قال فَعَلَ فَإِنَّ نَفِيَهُ لَمْ يَفْعَلْ ، وإذا قال قد



لفظه باختلاف درجة اعتقاد المتكلم الذي يُعْمَلُ الإثبات أو النَّفْيُ «(19) . لقد سعت جهود الباحثين السالفة إلى إثبات التلازم بين الإثبات و النفي ثم محاولة إثبات التعلُّق بينها إلى محاولة إثبات التقابل بينهما وبين الأمر والنهي وبينهما وبين الاستفهام وقد قدّموا في كل محاولاتهم تلك مبررات وافية ، و نختم بمحاولة أخيرة يرى أصحابها أنّهم يمكن إرجاع القيمتين الداليتين المعروفتين بـ : الإثبات و النفي «إلى قيمة واحدة هي الإثبات الموجب أو السالب» (20) أي إنه يمكننا القول هناك : إثبات موجب وإثبات سالب ، و مبرر ذلك أن الإثبات والنفي يرجعان في الأصل إلى اعتقاد المتكلم الذي يترجمه على مستوى الإنجاز في شكل قيمتين داليتين هما إثبات أو نفي و هما أصل المعاني النحوية و عندئذ يتأكد لنا بقوة مدى أولية الإثبات و أصليته في مقابل فرعية و تبعية النفي له .

ما عرضناه لحدّ الآن لا يحيط - كما يجب - بوجهة نظر النحاة قديمهم و محدثهم إزاء الإثبات والنفي ، ولكن حسبنا أننا عرضنا بعض الآراء التي تصبُّ كلها في اتجاه واحد هو أنّ الإثبات و النفي متلازمان و يرتبطان بشكل مباشر بما يعتقد المنشئ ( المتكلم ) و أنّ اعتقاده يُترجم حال الإنجاز (التعبير) إلى قيمتين داليتين هما : الإثبات أو النفي.

نتقل بعد هذا إلى علم يعتبره الدارسون مركز الثقل في مسيرة تطور علوم العربية و نموها إنّه علم تفسير القرآن الكريم باعتباره علماً يبحث في دلالات و مقاصد النص المقدّس ، و لا يحصل ذلك للمشغول به إلّا إذا استصحب علوماً مساعدة عرفت في اصطلاح علماء التفسير و القرآن باسم "علوم الآلة" و النحو أهم تلك العلوم المستصحبة ، و الذي يعيننا من هذا الانتقال إلى علم التفسير و نحن نبحت في موضوع الإثبات و النفي أننا نروم الوقوف على مدى وعي ابن عاشور في تفسير التحرير و التنوير بتلك المسائل النظرية التي طرحها علماء النحو قديماً ، وكيف تعامل معها من حيث إسهامها في توجيه الدلالات و المعاني القرآنية ؟ ويمثل كل ذلك تمهيداً لما نريد دراسته عند ابن عاشور، وهو موضوع :

حجاجية عامل النَّفْيِ في الخطاب التفسيري - محمد الطاهر ابن عاشور أنموذجاً -

و نقدّم بين يدي هذه الدراسة صورة عن تعامل ابن عاشور المفسّر مع الإثبات و

النفي في القرآن لأنّ فيها توطئة لموضوع حجاجية عامل النفي من منظوره .

شَغَلَ الإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ حَيِّزًا مَعْتَبَرًا فِي تَفْسِيرِ التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ فَقَدَ أَرَبِيٌّ عَنْ سِتْمَائَةَ مَوْضِعٍ \* أَكْثَرَهَا فِي دَرَسَةِ النَّفْيِ فِي مَقَابِلِ الإِثْبَاتِ .

لم يخرج ابن عاشور عن القاعدة التي أجمع عليها النحاة : نحاة العربية و التي مُفادها أَنَّ الإِثْبَاتِ هُوَ الأَصْلُ وَ أَنَّ النَّفْيِ فِرْعُ عِنه ، إِذْ لِهَذِهِ القَاعِدَةُ أَثْرَ وَاضِحٌ فِي تَحْدِيدِ دِلَالَاتِ وَ مَقاصِدِ النّصِ القُرْآنِي مِنْ مَنْظُورِهِ ، سَنَقِفُ عَلَى بَعْضِ الأَمْثَلَةِ فِيمَإْيَلِي :

النفي الوارد في قوله تعالى: "الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿٣٨﴾ آل عمران(191)، يقول ابن عاشور: « ومعنى ما خلقت هذا باطلاً ، أي خلقاً باطلاً ، أو ما خلقت هذا في حال أنه باطل ، فهي حال لازمة الذكر في النفي و إن فضلةً في الإثبات ، كقوله : "وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِبِينَ ﴿٣٨﴾ الدخان(38) ، فالمقصود نفي عقائد من يفضي اعتقادهم إلى أَنَّ هَذَا الخَلْقُ باطلٌ أَوْ خُلِّيَ عَنِ الحِكْمَةِ ، وَ العَرَبُ تَبْنِي صِيغَةَ النَّفْيِ عَلَى اعْتِبَارِ سَبْقِ الإِثْبَاتِ كَثِيرًا» (21) .

يؤدي لفظ [ كثيراً ] في آخر الفقرة وظيفه الموجه الدلالي ، إذ يكاد ابن عاشور يجزم بأنَّ العرب تبني النفي على أساس أَنَّ الإِثْبَاتِ سَابِقٌ لَهُ ، وَيُظْهِرُ الإِثْبَاتِ فِي خُطَابِهِ التَّفْسِيرِي فِي قَوْلِهِ : فالمقصود نفي عقائد من يفضي اعتقادهم إلى أَنَّ هَذَا الخَلْقُ باطلٌ أَوْ خُلِّيَ عَنِ الحِكْمَةِ ، إِذْ هُنَاكَ اعْتِقَادٌ سَابِقٌ مَفَادُهُ أَنَّ المُشْرِكِينَ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذَا الخَلْقُ باطلٌ أَوْ مَا إِلَى ذَلِكَ مِنَ الاعتقادات الفاسدة .

يؤكد ابن عاشور اعتناقه لفكرة النحاة بشأن النفي و الإثبات في موضع قوله تعالى : "ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ ﴿٧٤﴾ يونس (74). إذ يقول : « ... وَصِيغَ النَّفْيِ بِصِيغَةِ لَامِ الجُحُودِ مِبَالِغَةً فِي انْتِفَاءِ الإِيمَانِ عَنْهُمْ بِأَقْصَى أَحْوَالِ الانْتِفَاءِ ، حَتَّى كَانَهُمْ لَمْ يُوجِدُوا لِأَنَّ يُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ (...) وَ دَلَّ قَوْلُهُ : بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنَّ هُنَاكَ تَكْذِيبًا بَادَرُوا بِهِ لِرُسُلِهِمْ ...» (22) .

إنَّ الدلالة المقصودة من قوله تعالى : بما كذبوا به من قبل إثباتٌ صريح للكفر في حقهم ، ومن ثمَّ فإنَّ إثبات الإصرار على الكفر منهم يُقابله نفي الإيمان عنهم ، وعندئذٍ يتبين لنا مدى أهمية التلازم الثنائي بين الإثبات والنفي في كشف مقاصد القرآن الكريم ومعانيه .

إنَّ طبيعة بنية النفي التي هي : واسم النفي ( الحرف ) + لام الجحود = المبالغة في النفي يقابلها ويُسهِّم في تكوينها طبيعة الإثبات التي هي : إصرار من الكفار على التكذيب مصحوب بإصرار من الأنبياء والرسل على دعوتهم إلى الإيمان .

يأخذ التلازم بين الإثبات والنفي في الخطاب التفسيري صورة أخرى حاول ابن عاشور توضيحها وبيان دورها في إجلاء مقاصد القرآن الكريم من خلال قوله تعالى : " أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴿٦٨﴾ العنكبوت (68) .

يُعلِّق ابن عاشور على الآية ودلالاتها بقوله : « و الهمزة في أليس في جهنم مثنوى للاستفهام التقريري ، وأصلها : إما الإنكار بتنزيل المقرّ منزلة المنكر ليكون إقراره أشدَّ لزوماً له ، وإما أن تكون للاستفهام فلما دخلت على النفي أفادت التقرير لأنَّ إنكار النفي إثبات للمنفي ، وهو إثبات مستعمل في التقرير على وجه الكناية ...» (23)

إذاً يقوم التلازم بين الإثبات والنفي على أساس أنَّ إنكار النفي إثبات للمنفي ويمكن ترجمته في شكل رياضي كما يلي :

$$- (\text{النفي}) \leftarrow - (-) = +$$

$$+ = (\text{النفي}) -$$

عندما نتبع معالجة ابن عاشور لطبيعة العلاقة السائدة بين الإثبات والنفي من حيث دورها في إجلاء المعاني والمقاصد القرآنية نجده يغوص قليلاً في عمق العلاقة بينهما من حيث إنهما يشتركان في العلاقة الإسنادية ، يقول ابن عاشور في تفسير قوله تعالى :

" إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾ الأنعام (134) ، « ومجيء الجملة اسمية في

قوله [ وما أنتم بمعجزين ] لإفادة الثبات والدوام في نسبة المسند إلى المسند إليه ، وهي نسبة نفيه عن المسند إليه لأنَّ الخصوصيات التي تعتبر في حالة الإثبات تعتبر في حالة



نفترض مبدئياً أنّ الإثبات و النفي و التوكيد معان يمكن أن يجرد لها موضع نحوي يحتل الصدارة في الجملة و هو موضع يمكن أن يعجم كما يمكن ألا يعجم ... «(28) .

إنّ تركيز النحاة على الواسم الحرفي الذي له محل الصدر له أهمية كبيرة ذكرها بعض الدارسين تتمثل في أمرين : «أحدهما تغيير معنى الكلام ، و الآخر التأثير في مضمون الكلام ، أما تغيير معنى الكلام فيقتضي اعتبار الإثبات أصلاً و بقية أنواع الكلام بما في ذلك النفي فروعاً و الوجه في ذلك أنّ الإثبات لا يحتاج إلى واسم إذ يكفي في ذلك خلو الصدر من مغيّرات الكلام ... «(29) في هذا الكلام تدليل ضمني على أنّ الإثبات أصل بموجب أنّه قد لا يحتاج الواسم الحرفي ، و إنّما يكون خلو صدر الكلام من الواسم الحرفي دليلاً عليه ، و من ثمّ نستطيع القول في هذه الحالة إنّ عدم الوسم وسم في مقابل الوسم الحرفي أو الفعلي .

يمكننا عندئذ ترجمة تلك المعاني على الشكل الآتي :

- (1) (لا) وسم = إثبات = مجرد إثبات
- (2) (لا) وسم = إثبات + وسم = توكيد = معنى زائد عن الإثبات
- (3) إثبات + (لا) وسم = نفي = معنى زائد عن الإثبات .

من خلال ما سبق نتأكد لنا أهمية الصدر في توجيه الكلام و التأثير فيه من جهة لكون هذه البنية ذات علاقة مباشرة بما يُعرف بقصد المتكلم إذ على مستوى صدر الكلام يظهر حرص المتكلم على تبليغ مقاصده ، و من جهة أخرى يظهر لنا أن صدارة الحرف مسألة وضعية ( نظامية ) محسومة منذ البداية لدى النحاة و البلاغيين يقول الرضي الاسترأبادي على سبيل المثال : «قوله لها صدر الكلام\* كل ما يُغيّر معنى الكلام و يؤثر في مضمونه و كان حرفاً فمَرَّبْتَه الصّدر كحروف النفي (...) و كحروف التنبيه و الاستفهام و التشبيه و التحضيض و العرض و غير ذلك» (30) .

و تبرير ذلك حسبه يرجع إلى ما يقتضيه التواصل الناجح بين الطرفين فيما يتعلق بوضوح المقاصد «و إنّما لزم تصدير المغيّر الدال على قسم من أقسام الكلام ، ليبيّن السّامع ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلم ...» (31) .

إنَّ علّة حرص النحاة على صدارة " المغيّر " : مغيّر الكلام أو العامل الحجاجي كما في

الدراسات التداولية أمران هما :

**أولاً:** مراعاة السّامع بحيث إذا تأخر المغيّر عن صدر الكلام وقع السامع في حيرة بشأن فهم مراد المتكلم ، «... إذ لو جوّزنا تأخير ذلك المغيّر فأخّر ، (...) لتردد ذهنه [ السامع ] في أنّ هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنّه خال عن جميع المغيّرات ، أو أنّ المتكلم يذكر بعد ذلك المغيّر كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغيّر ، فيبقى في حيرة» (32) . إذا لم يكن اهتمام النحاة قديماً منصباً على البنية (النظام) فقط ، وإنما كانوا أكثر اهتماماً بالاستعمال ونصّ الرضي خير دليل .

**ثانياً:** الاعتناء بقصد المتكلم ، إذ لا يُعقل أبداً أن يُنشئ المتكلم كلاماً ولا يهتم لأمر قصده ومراده منه ، فمن خصائص كل مستعمل اللّغة الحرص على مقاصده ، وقد أمده الوضع بإمكانية أن يصدر كلامه بما له علاقة خاصة بما يعلمه ويعتقده وما يريدته متكلماً ، إذا فما جدوى الحرص على أهمية تعجيم صدر الكلام بما يُعرف بـ : الواسم ؟ «... وإنّ أظهرها [ الواسمات ] المتكلم فإنما يظهرها ليّسم تلك العلاقة الإعرابية ويعينها بدرجة من درجات اعتقاده ، فهي معنى زائد إيجاباً أو سلباً عن مجرد الإثبات ، وتلك الزيادة يحكمها المقام والسياق والأحوال ، وهي ليست زيادة في أصل المعنى وإنّما هي زيادة في الإعراب عن حال المخاطب في علاقتها بحال المتكلم من ناحية وبالأحداث في الكون من ناحية ثانية» (33) .

إذا كان من حق حرف النفي الصدارة لأنه يُغير من معنى الكلام أولاً ، ويؤثر في محتواه ثانياً فإن تغيير معنى الكلام يظهر في ذلك المعنى الزائد عن مجرد الإثبات ( إيجاباً أو سلباً ) ، وأنّ تلك الزيادة في المعنى تتعلق أساساً بطرفي التواصل ( المرسل ، المتلقي ) من حيث إنها تعبّر عن طبيعة علاقة كل منهما بالآخر مقاصدياً ، وعن علاقتهم بالمقام التخاطبي . وعلى اعتبار النفي مستوفياً الشروط المشار إليها سالفاً فإننا في هذه المقاربة نسعى إلى تسليط الضوء على طبيعة وقوة ذلك المعنى الزائد الذي يُعبّر عنه المتكلم من خلال النفي من منظور ابن عاشور .

### حجاجية عامل النفي :

أ) النفي عامل حجاجي : يتنزل موضوع العوامل و الروابط الحجاجية في الدراسات الحجاجية المعاصرة ضمن ما يعرف باسم الحجاجيات اللغوية أو اللسانية ، و يرجع الفضل في دراسة هذا النوع من الحجاجيات و البحث فيه إلى كلّ من : "ديكرو" و "أونسكمبر" من خلال مؤلفهما المشترك " الحجاج في اللغة "

(L'argumentation dans la langue) (1983م) .

يقتضي البحث في موضوع العوامل الحجاجية الإشارة إلى الفرق الذي أقره الباحثون بينها و بين الروابط الحجاجية ، إذ يكتسي العامل و الرابط الحجاجيين دلالات متعددة بما في ذلك الدلالات الحجاجية و يتوقف الأمر على طبيعة السياق الذي يردان فيه ، بينما تعتبر الوظيفة التي يضطلع بها كل منهما أهم معيار للتفريق بينهما : «فالعامل هو الذي يربط بين وحدتين دلالتين داخل فعل لغوي بعينه ، فهو على هذا الأساس موصل قضوي ، أمّا الرابط فهو الذي يربط بين فعلين لغويين اثنين ، و من ثمّ فهو موصل تداولي»(34)، يبدو- في الظاهر- أنّ الفرق بين العامل و الرابط متعلق بوظيفة كل منهما وهي حسب ما سبق ذكره مجردّ الوصل أو الربط ، لكنّ الفرق في طبيعة مَحَلّ الوظيفة ، «إنّ بينهما اختلافاً من جهة كيفية تعلقهما بالقضية التي يدخلان عليها ، فالعامل يعمل في القضية فيحولها في كليتها ، أمّا الرابط فيقتحم القضية مفككاً مكوناتها ليحمل عليها بهذه الصورة المفككة»(35) ، و مهما يكن من أمر الاختلاف بين الروابط و العوامل الحجاجية فإننا في هذا الموقف نركّز على طبيعة و حدود الوظيفة التي يؤديها العامل الحجاجي في مقابل وظيفة الرابط الحجاجي ، و آخر ما نسجله بخصوص وظيفة العامل الحجاجي هو أنّ العامل الحجاجي يؤدي وظيفتين أخريين أساسيتين هما :

أ- لا يضيف العامل الحجاجي معنى جديداً إلى الملفوظ الذي يرد فيه و لكن يعمل على تقوية موقف الذات المتلفظة من المحتوى المصرّح به .

ب- يعمل العامل الحجاجي على توجيه الملفوظ حجاجياً ، إذ لا يضيف العامل الحجاجي معنى إخبارياً جديداً للملفوظ ، وإنما يشحن ويحوّل المحتوى الإخباري لتمكن الذات المتلفظة من تحقيق غاياتها و استراتيجياتها الحجاجية .

و من ثمّ فإنّ هناك تسانداً واضحاً بين هاتين الوظيفتين ، إذ تهئّ الوظيفة الأولى الذات المتلفظة لأجل تحقيق الغاية الحجاجية وتلك هي الوظيفة الثانية للعامل الحجاجي.

### ب) النفى موجه حجاجي :

في معرض حديثنا عن تلك العلاقة التلازمية بين الإثبات و النفي انتهينا إلى نتيجة أشارت إليها بعض الدراسات الحديثة\* والتي مُفادها أنّ الإثبات إثباتان : إثبات موجب و إثبات سالب «وإنّ هذا الإثبات موجباً أو سالباً هو حقيقة العلاقة التي يحدثها المتكلم بين المسند و المسند إليه ، وهو علاقة تمثل قيمة دلالية قد تتلون ألواناً و تختلف درجات ، ولكنّها لا تخرج عن كونها إثباتاً أو نفيّاً» (36)

إنّ أهم ما يُلفت الانتباه في قول خالد ميلاد هو ربط الإثبات بنوعيه الموجب و السالب بالمتكلم على أساس أنّ الإثبات لا معنى له بعيداً عن إرادة المتكلم و معتقده ، و ما دام الإثبات السالب هو النفي الذي له علاقة وطيدة بالإثبات في الحالة الطبيعية أو مجرد الإثبات كما وسمه ميلاد خالد أو ما يمكن أن نسميه بـ: الإثبات في درجة الصفر ، فإنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو ، ما هي مبررات حجاجية النفي قسماً من أقسام الكلام ؟ تظهر حجاجية النفي فيمايلي : أ- لا يمكن التعبير عن معنى ذي فائدة إلّا من خلال الخضوع لقانون اللغة و نظامها (النحو) الذي قرر علماءه أنّ النفي لا يحصل إلا باستعمال أدوات تعرف ب أحرف النفي .

ب- تحتل أحرف النفي صدر الجملة «و يمثل الصّدّر بالحرف أمرين أحدهما تغيير معنى الكلام و الآخر التأثير في مضمون الكلام...» (37) ، و من ثمّ كانت الأحرف عموماً و أحرف النفي خاصة دليلاً على المعاني الكامنة في اعتقاد المتكلم لذلك استحقت موقع الصّدّر ، و لو تأخر موقعها لاضطرب السامع في فهم مراد الكلام .

ونلاحظ عندئذٍ أن علماء التحو عندنا بزروا صدارة الحرف علّقوا ذلك بالاستعمال في مقابل الوضع ، ومن ذلك ربطهم تلك القضية بطرفين أساسيين هما طرفا كل تواصل ( المرسل ، المتلقي ) ، ويُزَل هذا النزوع لدى نحاة العربية ضمن المنحى التداولي بامتياز ، فكما ترتبط الدلالة بالبنية ترتبط بالظروف و الملابسات و المقام الذي من أهم عناصره المرسل و المتلقي ، و على اعتبار حرف النفي عاملاً حجاجياً ، فإنه «يؤدي ذلك إلى تحويل الطاقة الحجاجية لهذا الملفوظ» (38) ، إنّ تحويل الطاقة الحجاجية للملفوظ هو ما سماه "ديكرو" من بعد ب : التوجيه الذي «يحصل في مستويين : مستوى السامع ، و مستوى الخطاب نفسه خاصة مع ما بين المستويين من تداخل ...» (39)، لكن عندما تتأمل الأمر نجد أنّ أثر النفي عاملاً حجاجياً لا يقف عند حدّ التأثير في السّامع وفي الخطاب ، بل يتعداهما إلى المتكلم «فالتّقي لا يضيف معنى جديداً إلى الملفوظ الذي يرد فيه بقدر ما يؤثّر لموقف الذات المتلفظة» (40) .

في هذا الكلام توجّه واضح نحو الإقناع : إقناع المتكلم السّامع بإشعاره بحضوره ، و من ثمّ السعي إلى تبليغ مقاصده و إقناعه بها على المستوى الذهني أولاً ثم على المستوى السلوكي ثانياً ، يمثل هذا الرأي الشقّ الأول لعمل النفي حجاجياً و المتسلّط على الدّات المتكلّمة و ما تريده من مقاصد عقب إنشاء هذا الخطاب المنفي لدى الذات المستمعة ، أمّا الشقّ الثاني لعمل النفي فيظهر في شحن و تحويل المضمون الإخباري ( مستوى الخطاب ) «ليؤدي وظيفة حجاجية تتلاءم مع الإستراتيجية الحجاجية للمتلفظ» (41) و عندئذ يحصل التعاضد بين التوجيه الحجاجي الحاصل على مستوى الخطاب مع عمل النفي الأول و هو إبراز الذات المتكلمة .

نتنقل - بعد هذا العرض النظري - إلى فحص طبيعة تعامل ابن عاشور مع النفي عاملاً حجاجياً في الخطاب التفسيري ، و نشير في مستهل ذلك أننا قمنا بتتبع مواضع النفي التي عرض لها ابن عاشور في تفسيره على امتداد ثلاثين جزءً ، و استقرّ لدينا أنّ المادة العلمية معتبرة و متنوعة تتطلب جهداً و وقتاً لأجل تصنيفها و ترتيبها ثمّ الوقوف على أهم القيم الحجاجية التي أشار إليها ، و من ثمّ التعليق عليها و تثمينها كما يلي :

### 1) النفي بالجملة الاسمية موجّه حجاجي :



هي زيادة في الإعراب عن حال المخاطب في علاقتها بحال المتكلم من ناحية ، وبالأحداث في الكون من ناحية ثانية»(44) لقد حرص ابن عاشور على إبراز تلك القيمة الدلالية الإضافية لعامل النفي في القرآن الكريم ، وبيان مدى إسهامها في توجيه السامع إلى دلالات مخصوصة ، إذاً فاقتران عامل النفي بحرف الجرّ الزائد يشكّل عملاً توجيهياً آخر جديداً يتأزر مع توجيه النفي، ومن أمثلة ذلك ما ورد عنه في تفسير قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَتُنَّكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَالِمُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ المائدة (116) ونظائر ذلك كثير \*

يقول ابن عاشور في تفسير هذه الآية : «... و الباء في قوله [ بحق ] زائدة في خبر ليس لتأكيد النفي الذي دلّت عليه ليس ...»(45) ، يشير ابن عاشور إلى أنّ هذه الحجة المنفية ( ما ليس لي بحق ) تتجه نحو نتيجة أساسية بالنسبة لسيدنا عيسى عليه السلام وهي إثبات براءته مما ادّعاه قومه عليه وأمه وقد ورد ذلك في سياق حوار بينه وبين الله تعالى ( طبعاً سيحصل هذا الحوار يوم القيامة – كما يقول المفسرون – بدليل صيغة الأفعال الماضية الغالبة على الحوار)، والملاحظ أنّ عامل النفي في هذه الآية وقع كذلك توكيداً أو نفيّاً مضاعفاً بحكم معيى جملة [ ما ليس لي بحق]عقب جملة [ ما يكون لي ] وهي منفية بصيغة الجحود وظيفتها تأكيد النفي والمبالغة فيه\* ثمّ جملة [ ما ليس لي بحق ] التي وظيفتها الحجاجية تأكيد النفي نظراً لاقترانها بحرف الجرّ الزائد ( الباء ) و من ثمّ تحوي الآية 116 عاملي نفي حججيين ، يفضي التوجيه الحجاجي فيهما إلى نتيجة واحدة هي : تبرئة سيدنا عيسى – عليه السلام – نفسه مما ادّعاه عليه قومه .

### 3) اقتران النفي بـ: الجملة الاسمية وحرف الجرّ موجه حجاجي مضاعف

قد يقتضي السياق التخاطبي المبالغة في النفي بشكل يتناسب مع التوجيه الحجاجي المتعلق بالطرف المحاجج ، كما هو حال سيّدنا موسى – عليه السلام – مع قومه الذين وصفهم القرآن بأنهم كانوا حريصين جداً على تبيئسه من إيمانهم به في قوله تعالى:"قَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ الأعراف (132)



تنزيه عيسى عن أن يكون قال ذلك ردّاً على النصارى ... «(48) ، إذا فموقف الردّ موقف محاجة استدعى المبالغة في النفي تبرئة لعيسى عليه السلام ، نسجل هنا أن ابن عاشور عندما تحدث عن التوجيه الحجاجي لعامل النفي استدعى ظروفاً وملازمات مقامية أعطت لعامل النفي بصيغة الجحود قوته الحجاجية ، لقد أشار إلى موقف الردّ على النصارى الذين ادّعوا على عيسى عليه السلام و كأنّ هذا الموقف بمثابة الضامن - على رأي تولمين - الذي يسمح بالانتقال من المعطى إلى النتيجة أو بمثابة الموضوع على رأي "ديكرو" و "أونسكوبنر" الذي يحقق الرّبط الخطابي بين الحجة ق1 و النتيجة ق2 ، و يظهر ذلك في تنازلهما عن فاعلية العامل في التوجيه الحجاجي لصالح الموضوع الذي يؤدي عمل المسوغ الذي يحقق و يضمن الانتقال من المقدمات إلى النتائج « ... هكذا إذاً يقرر "أونسكوبنر" و "ديكرو" أنّ الترابط الخطابي بين الملفوظ/الحجة والملفوظ/النتيجة يتحقق دائماً عبر إعمال مبادئ عامة أو مواضع ... «(49).

إذاً يجمع ابن عاشور بين دور عامل النفي و الظروف و الملازمات المقامية في عملية التوجيه الحجاجي للنفي الوارد في الآية ، و نظائر\* هذا النوع من النفي متعددة أشار إليها و أحال القارئ إلى الرجوع إلى الشاهد الأول الذي اخترناه .

و الملاحظ أن ابن عاشور عمّد خلال تتبع حجاجية عامل النفي إلى كشف بعض خصوصياته مقترناً بصيغة الجحود ، إذ يقترن النفي بهذه الصيغة ببعض الحروف التي تزيد من توجيهه مقاصدياً من ذلك دخول حرف الجرّ "من" على المقصود بالنفي ( الحيز ) في مثل قوله تعالى : " وَأَتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٨﴾ يوسف (38) يقول ابن عاشور معلّقاً و موجّهاً « ... ولا يخفى ما تقتضيه صيغة الجحود من مبالغة انتفاء الوصف على الموصوف (... ) ، و من في قوله {من شيء} مزيدة لتأكيد النفي ، و أدخلت على المقصود بالنفي «(50).

إذاً هناك تتابع على سبيل التعاضد بين عامل النفي (ما) و صيغة الجحود (ماكان) و حرف الجرّ (من) ، إنّ هذه العوامل مقتضيات لمقام حجاجي بين يوسف - عليه السلام



أما تجد في التوراة أنّ الله يبغض الحبر السّمين ، فغضب وقال : ما أنزل الله على بشر من شيء» (53) إنّ هذه المقالة الواردة في الآية خطابٌ منقول واقع في سياق حجاجي أدى فيه عامل النفي ب : لا ، وظيفته العموم ، وازداد العموم تأكيداً واستغراقاً للجنس باقتران النفي بموجه حجاجي آخر هو حرف الجرّ من\*»

يستوقفنا ابن عاشور عند خصوصية حجاجية أخرى لعامل النفي في حال اقترانه بالفعل في مثل قوله تعالى : " مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ (02) ، قاتلاً : « و وقوع فعل أنزلنا في سياق النفي يقتضي عموم مدلوله ، لأنّ الفعل في سياق النفي بمنزلة النكرة في سياقه ، و عموم الفعل يستلزم عموم متعلقاته من مفعول و مجرور ، فيعمّ نفي جميع كلّ إنزال للقرآن فيه شقاء له ، و نفي كل شقاء يتعلق بذلك الإنزال ، أي جميع أنواع الشقاء ، فلا يكون إنزال القرآن سبباً في شيء من الشقاء للرسول صلى الله عليه و سلم »(54)، يركّز ابن عاشور في تعليقه على هذه الآية على مدى تأثير عامل النفي المقترن بالفعل ، و كما هو معلوم لم تضيف الآية معنى جديداً بالنسبة للمخاطب ( الرسول صلى الله عليه و سلم ) و لكن و جهت الدلالة إلى السامع بضرورة الاطمئنان إلى أنّ إنزال القرآن عليه لا يسبب له أيّ شقاء مهما كان نوع الشقاء ، و منزلة هذه الدلالة تمهيد من الله تعالى و تهئية للرسول صلى الله عليه و سلم لإدراك مهمته و رسالته الأساسية و هي التبليغ و التذكير إضافة إلى الردّ على كفّار قريش الذين زعموا أنّ محمداً سيشرق بسبب خروجه على دين آبائه .

#### 6) الفرق الوظيفي بين أدوات النفي موجه حجاجي :

أشار نحاة العربية إلى الأدوات التي يتحقق بها معنى النفي في الإنجاز و إلى جانب ذلك رتبوا تلك الأدوات من حيث قوة دلالتها على النفي و بيّنوا بدقة علاقتها ببعضها ببعض من حيث درجة و قوة التعبير عن النفي ، و لم يكن هذا العمل لذاته ، بل إنّ المقصود منه ربط بنية الحرف بالاستعمال ، أي مراعاة الظروف و المقامات التي تطرأ على مستعمل اللّغة فيكون بموجب ذلك حريصاً على استعمال حرف النفي الذي يُعبّر عن المقصدية على الوجه الصحيح ، و في هذا العمل دليل واضح على وجود فرق بين حروف النفي من حيث

الشكل أولاً ومن حيث الاستعمال ثانياً وإن اشتركت في الأصل (الباب) بدلتها على النفي كلها ، وكان من نتائج ذلك أنّ النفي درجات كما أنّ الإثبات درجات .

لقد أبرز ابن عاشور الفرق الحاصل بين دلالات أحرف النفي من حيث أثرها في مقاصد القرآن ودلالاته ، إذ بيّن دورها في توجيه المعنى ومن ثمّ حججيتها في مثل قوله تعالى : " أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾ البقرة (214) .

يتدرج ابن عاشور في دراسة حروف النفي من حيث علاقتها بالمقاصد القرآنية إذ يشير في تفسير هذه الآية إلى اشتراكها في الدلالة على النفي ثمّ ينتقل إلى بنيتها التي تختلف عن غيرها من الحروف ويبيّن علاقة ذلك بالدلالة الخاصة على النفي في سياق تعليلي واضح من خلال قوله : « و "لما" أخت " لم " في الدلالة على نفي الفعل ولكّنها مركبة من : "لم" و "ما" النافية فأفادت توكيد النفي ، لأنها زُكبت من حرفي نفي « (55) ، يرتبط عامل النفي حججياً من منظور ابن عاشور ببنية حرف النفي " لما " المركب من حرفين لم + ما ( النافية ) وقد عمل النفي المضاعف على توجيه الدلالة نحو التوكيد ، أي توكيد نفي دخول الجنة دون صبر على البلاء و الامتحان في الدنيا، وذلك بمناسبة عبّر عنها بقوله : «... ويكون أيضاً تمهيداً لقوله : " كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ (البقرة 216) ، و قد روي عن أكثر المفسرين الأولين أنّ هذه الآية نزلت في غزوة الخندق حين أصاب المسلمين ما أصابهم من الجهد والشدائد فتكون تلك الحادثة زيادة في المناسبة » (56).

الملاحظ في تتبع ابن عاشور للنفي عاملاً حججياً أنّه لم يكتف بإبراز توجيهه الحجاجي الحاصل ( التوكيد) بموجب نفي مضاعف، وإنّما تجاوز بنية حرف النفي إلى حالة السامع الذهنية بقوله : « ... ومن هذا كان النفي بها [ أي لما ] مُشعراً بأنّ السامع كان يترقب حصول الفعل المنفي بها فيكون النفي بها نفيّاً لحصول قريب ...» (57).

و في موضع آخر يواصل ابن عاشور اهتمامه بالتفريق بين وظائف حروف النفي و يقارن بينها على اعتبار أن ذلك الفرق الوظيفي موجه حجاجي من ذلك في قوله: "أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ ﴿١٤٢﴾ آل عمران (142) ، فيقول في ذلك : « و "لما" حرف نفي أخت "لم" إلا أنها أشد نفياً من "لم" لأنّ "لم" لنفي قول القائل : فَعَلَ فلان ، و "لما" لنفي قوله : قد فعل فلان ، قاله سيبويه (... ) فتدلّ "لما" على اتصال النفي بها إلى زمن التكلم ، بخلاف "لم" ... » (58).

يعود ابن عاشور إلى ربط التوجيه الحجاجي لعامل النفي بالعناصر غير النصية في إطار المقارنة بين النفي بـ"لم" و "لما" فالنفي بـ"لما" أشدّ و أقوى و يترتب عن هذا التوجيه الحجاجي لعامل النفي بـ"لما" أمران : الأول يتعلق بما يُعرف بـ حيز النفي في جهة الزمن ، و قد عبّر عنه ابن عاشور بقوله : « اتصال النفي بها إلى زمن التكلم » و الثاني : يتعلق بدلالاتها على توقف النفي بها بعد استمراره إلى زمن التكلم و استحالة النفي إلى إثبات فيما بعد ، و قد عبّر عن ذلك بقوله : « ... و من هذه الدلالة استفيدت دلالة أخرى و هي أنّها تؤذن بأنّ المنفي بها مُترقّب الثبوت فيما يستقبل لأنها قائمة مقام قولك استمر النفي إلى الآن ، و إلى هذا ذهب الزمخشري هنا فقال : و "لما" بمعنى "لم" إلا أنّ فيها ضرباً من التوقع ، و قال في قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلٌّ لِمَ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قَوْلُوا أَسْلَمْنَا لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٤٢﴾ (الحجرات 14) «فيه دلالة على أنّ الأعراب آمنوا فيما بعد» (59) ، يؤدي عامل النفي "لما" وظيفة التوجيه الحجاجي وإضافة إلى ذلك يعمل على « تحديد المفهوم و الحدّ من الغموض في الدلالة ، و إنّ له فضلاً غير خفي في كونه يكون في الملفوظ دليلاً على مقام التلقّف ...» (60) و نظائر هذا الأسلوب متعددة\*.

و عليه تكون "لما" في الآية عاملاً حجاجياً واسماً للمقام : مقام نفي الجهاد و الصبر عن المنافقين ، و من جهة ثانية يؤيد ابن عاشور هذا التوجيه الحجاجي بما اصطلح عليه في الدراسات الحديثة باسم "الموضع" "Topoi" إذ أقرّ ديكرو و "أونسكومبر" الانتقال من الحجاج بالعوامل إلى الحجاج بالمواضع\*\*

لقد صرّح ابن عاشور بالموضع في شكل تعليل وتوجيه للحجاج في الآية بقوله : « ... لأنّ الله إذا علم شيئاً فذلك المعلوم محقق الوقوع »(61) يتعلق الموضوع هنا بمسألة اعتقادية مشتركة بين المخاطبين تتمثل في الاعتقاد الجازم بتحقيق علم الله تعالى ، وأتته لا يعجزه أمر في الأرض ولا في السّماء .

#### 7) حوارية النفي موجّه حجاجي :

اعتماداً على ما أقرّه نحاة العربية بخصوص التلازم بين الإثبات والنفي ، وبخصوص أوليّة الإثبات وأصليته في مقابل عدم أولية النفي وفرعيته عن الإثبات ذهبت كثير من الدراسات الحديثة إلى اعتبار النفي قائماً على حوارية طرفاها : المتكلم ( الآني ) و المتكلم ( السابق ) الذي صدر عنه الإثبات أولاً ، أو يكون طرفاها المتكلم ونفسه من خلال الافتراض أو تنزيل السّامع ( في إطار تحاوري ) منزلة المتردد في الموضوع أو المنكره بتاتاً ، وخير دليل على ذلك ما ذهب إليه الجرجاني بقوله : « ... النفي إذا دَخَلَ الكلمة أولاً أخرجها عن الإثبات ، فإذا دَخَلَ نفيّ ثانٍ رَفَعَ النفي الأول ، وإذا رفعه عاد الكلام إلى أصله ، و صار ثابتاً كما كان »(62).

لقد اعتمد الباحثون المعاصرون هذا الطرح ليصلوا إلى تقرير حقيقة أخرى تتعلق بطبيعة العلاقة التي تربط الإثبات بالنفي ، إذ هما في تلازم دائم يُفضي إلى حوارية...والحاصل من هذا أنّ القول المنفي ضربٌ من المحاورّة ، ويمثّل مواجهة بين عمليتي قول، لكنّها مواجهة تصوّرها عملية قول واحدة »(63). إذاً فظاهر النفي عملية قول واحدة ، ولكنّ حقيقة تلك العملية أنّها مزدوجة وقائمة على محاورّة فلا نفي إلاّ و قد سبقه إثبات ، إنّ ما يعيننا في هذا المسعى أن ننظر إلى صنيع ابن عاشور مع أسلوب النفي في القرآن الكريم ، و خاصة ما ورد منه في سياق المحاورّة أو كما يسمّيه : سياق المقالولة ، إنّ تتبّع تعامل ابن عاشور مع النفي الوارد في سياق المحاورّة أو المقالولة يُفضي بنا إلى تسجيل جملة من الاستنتاجات من خلال مجموعة من الشواهد القرآنية التي نعرض بعضها فيما يلي: قوله تعالى : " وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾ التكوير (22). يقول ابن عاشور «وما صاحبكم بمجنونون : عطف على جملة : "إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٢٣﴾ التكوير: ١٩

(...) فأبطل قولهم إبطالاً مؤكداً ومؤيداً ، فتأكيده بالقسم و بزيادة الباء بعد النفي ، و تأييده بما أوماً إليه وصفه بأنّ الذي بلغه صاحبه (... ) والمعنى نفي أن يكون القرآن من وساوس المجانين... «(64).

يُعبر ابن عاشور عن الحوارية في سياق النفي بإبراز وظيفة جملة النفي الحجاجية الحوارية وهي الإبطال : إبطال قولهم الذي يؤكد وجود قول مثبت سابق ، و بظهور العلاقة بين الإبطال ( النفي ) والإثبات تتأكد الحوارية التي تتأزر مع موجّهات حجاجية واردة في نفس نص الآية و هي : اقتران النفي بالقسم و بزيادة الباء بعده ، و اللافت للنظر أن هذه الموجّهات الحجاجية منغرسه في بنية اللغة بداية بالقسم ثم حرف النفي و هو العامل المركزي ثمّ الباء بعده التي للتوكيد .

و في موضع تفسير قوله تعالى: " وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾

لبقرة (30) يُبرز ابن عاشور صفة الحوارية الملايسة للنفي [ ... ما لا تعلمون ] بقوله : « .... قال إني أعلم ما لا تعلمون ، جواب لكلامهم ، فهو جار على أسلوب المقابلة في المحاورات كما تقدم ... »(65) يظهر التوجيه الحجاجي للحوارية في توجيه السامع نحو نتيجة دقيقة و محددة هي أنّ علم الله تعالى أوسع من علمهم ، و من ثمّ وجب عليهم التسليم و الخضوع له ، كما يوجّه ابن عاشور - في ختام تعليقه على دلالات هذه الآية - الحوارية الواردة فيها نحو خدمة الغرض الحجاجي العام الذي تضمنه المشهد الحجاجي الدائر بين الله تعالى و ملائكته و هو سعة علم الله تعالى ، فيقول : « ... و قد كان قول الله تعالى هذا تمهية للمحاوره و إجمالاً للحجّة على الملائكة بأنّ سعة علم الله تعالى تحيط بما لم يُحط به علمهم »(66) ، لقد صنّف الدارسون النفي تداولياً\*، و كان من نتائج ذلك الإشارة - عند "ديكرو" - إلى أنّ تصنيف النفي يقوم على «معيارين : أحدهما: - اعتبار القول المنفي ردّاً على مخاطب حقيقي ( موجود في الواقع ) أو مُتصوّر (... ) وثانها معيار إلغاء المقتضى...»(67).



- الإثبات إثباتان : إثبات موجب وإثبات سالب هو ما يُعرف بـ النفي .
- يشترك الإثبات و النفي في العلاقة الإسنادية التي ينشئها المتكلم بين المسند و المسند إليه ، ومن ثمّ كان الإثبات و النفي كيفية في الإسناد .
- الفرق بين الإثبات و النفي من منظور ابن عاشور في تلك القيود الزائدة على أصل التركيب .
- يحتل صدر الكلام أهمية كبيرة في توجيه دلالة الكلام والتأثير فيه نظراً لارتباطه بمقصدية المتكلم.
- لا معنى للإثبات الموجب و السالب بعيداً عن إدارة المتكلم و معتقده .
- يتحقق معنى النفي باستعمال الواسم الحرفي ( أحرف النفي ) الذي يتصدر الكلام.
- التوجيه الحجاجي للنفي في القرآن من منظور ابن عاشور قائم على اعتبار:  
أ- جملة النفي ترديدا للجملة المثبتة قبلها .  
ب- طبيعة بنية جملة النفي موجها حجاجيا إضافيا .
- لا يعتمد التوجيه الحجاجي للنفي في الخطاب القرآني على عامل النفي دائما ، بل قد يستند إلى مبادئ و مسائل اعتقادية يستمد منها الحجاجية ، و هو ما يعرف في الدراسات الحديثة باسم : الحجاج بالموضع .
- الحوارية / الأصواتية / التعدد الصوتي مصطلح حجاجي يقابله عند ابن عاشور سياق المقابلة .
- جمع ابن عاشور في دراسة جملة النفي في الخطاب القرآني بين العامل الحجاجي ( الواسم الحرفي للنفي ) و العناصر غير النصية ( حالة المخاطب الذهنية ، توقع ، تردد ، إضافة إلى المبادئ الاعتقادية العامة ) .

#### الهوامش:

1- ابن فارس أبو الحسين أحمد ، مقاييس اللّغة ، تح عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، د ط ، د.ت ، 5 ج ، ص

- 2- ابن منظور جمال الدين ، لسان العرب ، تح عبد الله علي الكبير وآخرون ، دار المعارف ، دط ، القاهرة ، دت ، المجلد 6 ، ص 4511.4512.4513 .
- 3- رضا احمد ، معجم متن اللغة ، دارمكتبة الحياة ، بيروت ، 1960 ، المجلد 05 ، ص 522.
- 4- الزركشي بدر الدين ، البرهان في علوم القرآن ، تح محمود أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط3 ، ج2 ، 1980 ، ص 375.376 .
- 5- التهانوي محمد علي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تح علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 ، ج 2 ، 1996 ، ص 1722 .
- 6- جمعات توفيق ، النفي في النحو العربي منحي وظيفي وتعلمي ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، إشراف مشري بن خليفة ، 2006 ، ص 22 .
- 7- المخزومي مهدي ، في النحو العربي ، دار الرائد العربي نقد وتوجيه ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1986 ، ص 246 .
- 8- المرجع السابق ، الصفحة نفسها
- 9- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
- 10- المخزومي مهدي ، مرجع سابق ، ص 247 .
- 11- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
- 12- ميلاد خالد الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع ، ط1 ، تونس ، 2001 ، ص 75 .
- 13- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
- 14- سيبويه أبو بشر عمرو ، الكتاب ، تح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، ج3 ، 1988م ، ص 117 .
- 15- الجرجاني عبد القاهر ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تح كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة و الإعلام ، العراق ، دط ، 1982 ، ج2 ، ص 1106 .
- 16- الاسترأبادي رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح كافية ابن الحاجب ، تح أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، دط ، دت ، ج1 ، ص 297 .
- 17- المبرز أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ط3 ، القاهرة ، ج1 ، 1994 ، ص 147/146 .
- 18- المبخوت شكري ، إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية ، مركز النشر الجامعي ، كلية الآداب والفنون و الإنسانيات ، جامعة منوبة ، تونس ، دط ، 2006 ، ص 42 .
- 19- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 76 .
- 20- المرجع نفسه ، ص 83 .
- \* هذا إحصاء تقريبي يعكس طبيعة الحيز الذي يشغله هذا الموضوع في التفسير.
- 21- ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج4 ، ص 198 .
- 22- المرجع نفسه ، ج11 ، ص 245 .
- 23- ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج21 ، ص 36 .
- 24- المرجع نفسه ، ج8 - أ ، ص 89 .

- 25- المبخوت شكري ، إنشاء النفي و شروطه النحوية و الدلالية ، مركز النشر الجامعي ، كلية الآداب و الفنون و الإنسانيات ، جامعة منوبة ، تونس ، د ط ، 2006 ، ص 42 .
- \* لا أجزم هنا بأن شكري المبخوت و خالد ميلاد قد أخذوا هذه الفكرة عن ابن عاشور دون أن يحيلوا إليه ، و لكن أؤكد اشتراكهما في الفكرة بالنظر إلى ما جاء في تفسير ابن عاشور .
- 26- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 83 .
- 27- ابن عاشور ، ج 8-أ ، ص 89 .
- 28- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 76 .
- 29- المبخوت شكري ، مرجع سابق ، ص 101.
- \* يقصد الاستراباذي الحروف المشبهة بالفعل .
- 30- الاستراباذي رضي الدين ، مرجع سابق ، ج 4 ، ص 339 .
- 31- المرجع نفسه ، الجزء و الصفحة نفسهما .
- 32- الاستراباذي ، مرجع سابق ، ج 4 ، ص 339 .
- 33- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 84 .
- 34- الراضي رشيد ، المظاهر اللغوية للحجاج ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط 1 ، 2014 ، ص 100.
- 35- المرجع نفسه ، ص 101 .
- \* سبققت الإشارة إليها في ص 07 من هذا البحث .
- 36- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 83 .
- 37- المبخوت شكري ، مرجع سابق ، ص 101.
- 38- الراضي رشيد ، مرجع سابق ، ص 101 ، 102 .
- 39- صولة عبد الله ، الحجاج في القرآن ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2001 ، ص 36 .
- 40- الراضي رشيد ، مرجع سابق ، ص 102 .
- 41- الراضي رشيد ، مرجع سابق ، ص 102 .
- 42- ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 1 ، ص 264 ، 265 .
- 43- ابن عاشور ، ج 01 ، ص 265 .
- 44- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 84.
- \* راجع اقتران النفي بحرف الجز في المواضع الآتية : ج 3 ص 267 ، ج 7 ص 134 ، ج 7 ص 216، 249 ، ج 8-ب ص 39 ، ج 8-ب ص 231 ، ج 9 ص 16 ، ج 11 ص 88 ، ج 11 ص 23 ، ج 15 ص 302 ، ج 30 ص 157.
- 45- ابن عاشور ، ج 7 ، ص 114.
- \* لم يُشر ابن عاشور في هذا الموضوع إلى خصوصية النفي الحجاجية بصيغة الجحد وإن أشار إليها في غير هذا الموضوع كما سيأتي لاحقاً.
- 46- ابن عاشور ، ج 9 ، ص 69.
- 47- ابن عاشور ، ج 3 ، ص 293، 294.
- 48- المرجع نفسه ، ج 3 ، ص 293.
- 49- الراضي رشيد ، مرجع سابق ، ص 192 .

- \*راجع نظائر النفي المقترن بصيغة الجحود في : ج4ص178 ، ج5ص156 ، ج6ص47 ، ج8-ب ص44 ، ج9ص09 ، ج9ص31/30 ، ج11ص245 ، ج25ص140 .
- 50- ابن عاشور ، ج12 ، ص273 .
- \*راجع الفكرة في سياق النفي في المواضيع الآتية :ج2ص411. ج10ص113 ، ج15ص302 ، ج16ص136 ، ج16ص184
- 51- ابن عاشور ، ج7 ، ص87 .
- 52- المرجع نفسه ، ج7 ، ص363.
- \*هو مالك بن الصيف القرطبي أحد أخبار اليهود بالمدينة .
- 53- المرجع نفسه ، ص362 .
- \*راجع نظائر هذا الأسلوب في : ج13ص23 ، ج15ص302 ، ج24ص27 ، ج30ص50 .
- 54- ابن عاشور ، ج16 ، ص185-184.
- 55- ابنعاشور ، ج2 ، ص315.
- 56- المرجع نفسه ، ج2 ، ص314 .
- 57- المرجع نفسه ، ج2 ، ص315 .
- 58- المرجع نفسه ، ج2 ، الصفحة نفسها .
- 59- ابن عاشور ، ج4 ، ص106 .
- 60- الناج عز الدين ، العوامل الحجاجية في اللغة العربية ، بحث مرقون لنيل شهادة الدراسات المعمقة ، إشراف عبد الله صولة ، جامعة منوبة ، تونس ، 2004/2003 ، ص41 .
- \*راجع ذلك على سبيل التمثيل في : ج23ص215 ، ج26ص265.
- \*\*راجع ذلك عند : الناج عز الدين ، العوامل الحجاجية في العربية ، ص47-58.
- 61- ابن عاشور ، ج4 ، ص106 .
- 62- الجرجاني عبد القاهر ، مرجع سابق ، ج2 ، ص1106.
- 63- المبخوت شكري ، مرجع سابق ، ص82.
- 64- ابن عاشور ، ج30 ، ص157.
- 65- المرجع نفسه ، ج1 ، ص406.
- 66- المرجع نفسه ، ج1 ، ص407.
- \*راجع ذلك عند "ديكرو" من خلال مؤلف : السلالم الحجاجية 1980م ، القول و المقول 1984 ، وقد قدم المبخوت شكري ( إنشاء النفي 2006) عرضاً عن تداولية أسلوب النفي بعنوان : التصنيف التداولي للنفي ، ص241-248 .
- 67- المبخوت شكري ، مرجع سابق ، ص245.
- 68- ابن عاشور ، ج24 ، ص48 .

